

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٧٨٦٠

الخميس، ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

|          |  |                     |
|----------|--|---------------------|
| الرئيس   | السيد سكوغ   | (السويد)            |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي                                     | السيد إيتشوف        |
|          | إثيوبيا  | السيد أليمو         |
|          | أوروغواي   | السيد بيرموديث      |
|          | أوكرانيا   | السيد يلتشينكو      |
|          | إيطاليا  | السيد كاردي         |
|          | بوليفيا  | السيد لورينتي سوليث |
|          | السنغال  | السيد سيك           |
|          | الصين  | السيد وو هايتاو     |
|          | فرنسا  | السيدة غيغين محسن   |
|          | كازاخستان  | السيد طوميش         |
|          | مصر  | السيد مصطفى         |
|          | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد رايكروفت      |
|          | الولايات المتحدة الأمريكية                         | السيد كولمان        |
|          | اليابان  | السيد أوكامورا      |

## جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2016/915)

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2016/1109)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1700836 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦  
موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن  
(S/2016/915)

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد  
الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2016/1109)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام  
الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة  
في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس،  
أدعو السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ  
السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول  
أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/915،  
التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦  
موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، والوثيقة  
S/2016/1109 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية  
المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالفرنسية): أود اليوم أن أتناول  
أساسا أبرز الجوانب في تقرير الأمين العام (S/2016/1109)  
المعروض على المجلس والأحداث الرئيسية التي وقعت منذ  
صدوره.

أولا، فيما يتعلق بالحالة في الميدان ومنذ إعلان حكومة  
السودان في أيلول/سبتمبر عن انتصار قواتها في جبل مرة،  
وبالتالي انتهاء النزاع في دارفور - في الأشهر الثلاثة الأخيرة  
من عام ٢٠١٦ لم ترصد العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي  
والأمم المتحدة في دارفور سوى اشتباكين بين القوات المسلحة  
السودانية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد. بسبب  
الخسائر التي تكبدها جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد  
خلال عمليات الحكومة في النصف الأول من عام ٢٠١٦،  
وانشقاق بعض القادة والشقاق الداخلي المتزايد، فإنه في الواقع  
ليس له سوى وجود المناطق الواقعة شرقي وجنوب شرقي  
سارونق. وهذه، بالمناسبة، هي المنطقة التي وقع فيها الاشتباكان  
الليدان ذكرتهما، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر و ٤ كانون الأول/  
ديسمبر. ووفقا للحكومة أيضا، فإن جيش تحرير السودان/  
فصيل عبد الواحد لا يزيد عن حوالي ٣٠٠ مقاتل، تقهقروا  
إلى أجزاء مختلفة من سلسلة جبال جبل مرة. بيد أن العملية  
المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لم تتمكن  
من التحقق من ذلك، لأن الحكومة السودانية لا تزال تفرض  
قيودا على تحركاتنا.

وأُخذت ترتيبات أمنية وتم تنفيذها من قبل حكام  
ولايات دارفور الخمس. وما لا شك فيه، كان هناك تفاعل  
أكثر استمرارية في تعاملاتهم مع زعماء القبائل وإدارات  
السكان الأصليين. وكل ذلك قد أسهم في انخفاض العنف  
الطائفي بالمقارنة مع السنوات السابقة. ومع ذلك، لا تزال  
التوترات فيم بين مختلف المجتمعات المحلية مستمرة. وكما  
يعلم الجميع، فهي لا تزال بارزة بسبب النزاعات الطويلة جداً  
المرتبطة بالحصول على الأراضي والمياه وغيرها من الموارد، بما  
في ذلك، في الآونة الأخيرة، مناجم الذهب السرية. وتفاقم  
كل ذلك بسبب انتشار الأسلحة وبيئة الإفلات من العقاب،  
مما يسهم في العنف الطائفي. ولا ننسى أن الهجرة الموسمية

وفي تلك البيئة، واصلت العملية المختلطة توفير الحماية المادية من خلال الدوريات العسكرية ودوريات الشرطة لمنع التهديدات بالعنف ضد المدنيين وردعها والرد عليها. وركزت على مناطق التشرّد الكبيرة مثل منطقتي طويلة وسورتوني في شمال دارفور. وفي أعقاب الهجوم على مخيمات المشردين داخليا في نيرتي، نشرت العملية المختلطة على الفور دورية تحقق تابعة للشرطة إلى المنطقة وكثفت الدوريات العسكرية ودوريات الشرطة، إلى جانب مشاركة حكومة وسط دارفور ومجتمع المشردين داخليا من أجل نزع فتيل التوترات. ساهمت البعثة كذلك في الوقاية والتخفيف من حدة النزاعات بين المجتمعات المحلية من خلال التواصل الدائم مع المجتمعات المحلية في إطار شبكات الإنذار المبكر، والتقييم ومهام بناء الثقة والدوريات المستهدفة، مما يؤدي إلى تيسير الحوار بين المزارعين المستقرين والرحل والمجتمعات المحلية الأخرى، والدعوة إلى المشاركة الفعالة من جانب الحكومة وقادة المجتمعات المحلية من أجل حل النزاعات.

أود الآن أن أقول بضع كلمات بشأن الحالة السياسية. بذلت الجهود المتضافرة من قبل العملية المختلطة وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. على الرغم من المبادرات التي اتخذتها الجهات الفاعلة الدولية الأخرى، بما في ذلك رئيسا جمهوريات تشاد وأوغندا، فضلا عن نائب رئيس وزراء قطر، لم يحرز سوى القليل من التقدم الملموس في عملية السلام في دارفور. إن محرك عملية المحادثات السياسية المقبلة، الذي سيكون إبرام اتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية وتقديم المساعدة الإنسانية، لا يزال متعثرا بسبب استمرار الخلاف بين الطرفين بشأن طرائق الكشف عن مواقع الحركات المسلحة في دارفور، وإطلاق سراح الأسرى ودور وثيقة الدوحة للسلام في دارفور في المفاوضات المقبلة.

وتحاورت كل هذه الجهات الفاعلة مع الأطراف بغية التقليل من خلافاتها. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦،

جارية حاليا وأن هناك العديد من الاشتباكات بين الرعاة والمزارعين في الجزء الجنوبي من دارفور، مما أسفر عن ٧١ حالة وفاة أثناء الربع قيد النظر، وسرقة المواشي في الأجزاء الوسطى والغربية الواقعة على مسافة أبعد في دارفور.

فيما يتعلق بالسكان المدنيين، بمن فيهم أكثر الفئات ضعفا، مثل الأشخاص المشردين، فإن أولئك الأشخاص لا يزالون يتعرضون لخطر مرتفع من العنف. وفي جميع أنحاء إقليم دارفور، حدثت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، في ١ كانون الثاني/يناير، قبل بضعة أيام فحسب، لم يتردد أفراد القوات المسلحة السودانية والشرطة الذين كان يتعقبون أشخاصا يشتبه في ضلوعهم بقتل جندي، في إطلاق النار داخل مخيمات المشردين داخليا في مناطق نيرتي، وهبد شرق واستراحة. ولم تقع إصابات في استراحة، ولكن في هبد شرق توفي اثنان من المشردين داخليا وجرح ٤٣ شخصا آخر، كما أصيب أربعة من ضباط الشرطة. وفي وقت لاحق، عاد الهدوء، وحضر نائب والي وسط دارفور إلى مكان الحادث. ووعد بدفع تعويضات وسداد تكاليف الرعاية الطبية. وكل ذلك خفف من حدة التوتر إلى حد ما، ولكن الحالة لا تزال قائمة.

(تكلم بالإنكليزية)

وحتى اليوم، تحققت الجهات الفاعلة الإنسانية من ٩٧ ٠٠٠ مشرد داخلي نتيجة القتال في جبل مرة الذي وقع في عام ٢٠١٦. وفي الوقت نفسه أفادت تقارير لم يتم التحقق منها بأنه تم تشريد ٨٨ ٠٠٠ شخص آخر لأنهم لم تتوفر لهم إمكانية الدخول إلى المواقع ذات الصلة. ولا يزال العمل الإنساني يعرقله انعدام الأمن، وحالات التأخير وطلبات السفر والدخول. بيد أن الشهر الماضي شهد بعض التحسينات بإنجاز بعثة تقييم مشتركة تشمل الوكالات والحكومة في غولا في وسط دارفور، وتخفيض القيود التي تفرضها مفوضية العون الإنسانية وتحكم إمكانية وصول الجيش إليها.

وزير العدل. ولكن، لعدم وجود اتفاق مع الحكومة بشأن شكل الحوار الوطني ومضمونه، استمرت جماعات المعارضة الرئيسية بمقاطعة العملية وانتقادها لأنها ترى بأنها تفتقر إلى شمول الجميع. ووردت تقارير عن عمليات اعتقال أعضاء من أحزاب المعارضة والناشطين السياسيين، فضلاً عن إغلاق المنافذ الإعلامية التي تنتقد التدابير التقشفية التي تتخذها الحكومة بهدف منع التضخم. واستناداً إلى ذلك، حاجت المعارضة أيضاً أن الحالة الراهنة في السودان لا تفضي إلى المصالحة الوطنية وإلى عملية سياسية حرة وشاملة للجميع.

وانتقل إلى نقطتي الأخيرة، بشأن العلاقات مع حكومة السودان، إذ يسري أن أبلغ بصورة أساسية عن عمليات تخليص جمركي لشحنات الأغذية في بورسودان بلا عوائق، ولكن ليس للمعدات المملوكة للوحدات. ومع ذلك، أحرز تقدم في المجال الأخير. كما أحرز تقدم في منح طلبات التأشيرات لبعض أفراد البعثة. ويحدوني الأمل في الحفاظ على روح التعاون من أجل التصدي للتحديات التنفيذية المتبقية للبعثة، بما في ذلك القيود المفروضة على إمكانية الوصول وحرية التنقل، والموافقة على المعدات العسكرية ومعدات الشرطة، والتأخير والرفض المتعلقين بطلبات التأشيرات لقسم حقوق الإنسان، لأن ذلك لا يسهم في الاضطلاع بالولاية.

وعلى نحو ما طلبه مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، فإن المنظمين عقدتا مناقشات مع الحكومة بشأن تنفيذ النقاط المرجعية للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دار فور وبشأن استراتيجية الخروج ضمن إطار الفريق العامل المشترك، الذي انعقد في الخرطوم في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وكانت هذه الاجتماعات فرصة لاستعراض مركز تنفيذ النقاط المرجعية، بما في ذلك التقدم الجدير بالثناء المحرز بشأن بعض النقاط في هذا الصدد، ولتحديد العمل الذي لا يزال معلقاً. بيد أن الفريق

عقد نائب رئيس وزراء قطر، وحكومة السودان والعملية المختلطة والمبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى السودان وجنوب السودان، مشاورات في الدوحة لاستعراض حالة المفاوضات والمسائل المعلقة. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع الرئيس مبيكي مع الرئيس البشير وغيرهم من المسؤولين الحكوميين في الخرطوم لمناقشة آفاق استئناف وقف الأعمال العدائية ووضع الحوار الوطني. وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، تحاور الرئيس موسفيني، رئيس أوغندا، مع قيادة حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/مناوي في كمبالا وناقش معهم شواغلهم المحددة بشأن نقاط الخلاف المتبقية. وأخيراً، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، أعلن الرئيس البشير تمديد وقف إطلاق النار، المعلن انفرادياً من الحكومة، لشهر واحد في دارفور والمنطقتين، والذي كان قد انتهى في نهاية السنة، مشدداً على ذلك مع تجديد التأكيد على دعوته إلى الجماعات المعارضة للانضمام إلى الحوار الوطني. كما اجتمع الرئيس البشير مع المبعوث الخاص للأمين العام في السودان وجنوب السودان بالخرطوم في ٤ كانون الثاني/يناير، وأعرب عن استعداده لزيادة فترة تمديد وقف إطلاق النار وأكد من جديد التزام الحكومة بتنفيذ اتفاق خريطة الطريق. وكما يعلم أعضاء المجلس، لا يزال فصيل عبد الواحد خارج عملية السلام ويرفض أي شكل من أشكال المحادثات مع الحكومة.

وفي أعقاب اختتام الحوار الوطني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، اتخذت الحكومة خطوات لتنفيذ توصياته. وبناء على ذلك، وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الجمعية الوطنية في السودان العديد من التعديلات الدستورية التي تُنشأ بموجبها حكومة المصالحة الوطنية ومنصب رئيس الوزراء، ويعين كليهما الرئيس. كما شملت التعديلات زيادة في عدد المقاعد في الجمعية، حتى يتسنى وجود مزيد من التمثيل والمشاركة لجماعات المعارضة، والفصل بين مهام النائب العام

**السيد بيرموديث (أوروغواي)** (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد إيرفي لادسوس، على تقديمه تقرير الأمين العام (S/2016/1109). وتود أوروغواي أن تشدد على أن التقرير يشير إلى أنه لم يبلغ عن نشوب نزاعات كبيرة في دارفور خلال الأشهر الثلاثة الماضية وأن بالمقارنة مع السنوات السابقة، كان هناك عدد أقل للاشتباكات القبلية. ونود أيضا أن ننوه بالخطوات التي اتخذتها حكومة السودان لتخفيف حدة التوترات القبلية ومكافحة الجريمة.

ومع ذلك، فإنه لم يرافق هذه العناصر التي تدعو إلى التشجيع إحراز أي تقدم ملموس في عملية السلام في دارفور أو في معالجة الأسباب الأساسية للنزاع. وفي هذا الصدد، نناشد جميع الأطراف المعنية استئناف المحادثات المباشرة في أقرب وقت ممكن من أجل التوصل إلى اتفاق رسمي بشأن وقف الأعمال العدائية وإيصال المساعدات الإنسانية، والمضي قدما نحو التوصل إلى حل سياسي للنزاع.

وأود أن أبرز مرة أخرى الدور الهام الذي تضطلع به العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في سياق العمليات الذي لا يخلو من المشاكل. وفيما يتعلق بحماية المدنيين، تركز العملية المختلطة أنشطتها بشكل رئيسي على حماية المشردين داخليا ومنع النزاع القبلي. ونخطط علما بالجهود التي تبذلها العملية المختلطة في هذا السياق، ونبرز حقيقة أنه، كما ورد في التقرير، فإن البعثة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، أجرت مسحاً لحالة الحماية في ١٧٤ من مواقع المشردين داخليا، بما في ذلك المخيمات ومواقع التجمع والمجتمعات المحلية. وحددت هذه العملية العدد التقريبي للمشردين داخليا، ومشاكل الحماية الرئيسية، وقدرات الاستجابة ومستويات الخطر. ونناشد البعثة مواصلة جهودها لتحسين الحماية الفعالة للمدنيين من خلال اتخاذ نهج

العامل المشترك لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء على الطرائق المحددة لإعادة تشكيل البعثة في ضوء التغيرات التي حدثت على أرض الواقع. وستواصل الأمم المتحدة، بالشراكة، كما هو الحال دائما، مع الاتحاد الأفريقي، الانخراط مع الحكومة، بما في ذلك في إطار الفريق العامل المشترك من أجل معالجة المسائل المتصلة بالنقاط المرجعية، بهدف تعديلها حسب الاقتضاء، وكذلك المسائل المتعلقة باستراتيجية خروج العملية المختلطة.

ومجمل القول، إن الحالة الراهنة في دارفور تتسم بانخفاض كبير في حدة النزاع المسلح، لا سيما نتيجة للنجاحات العسكرية التي حققتها الحكومة ضد الحركات المسلحة والجهود التي تبذلها حكومات الولايات في كبح أعمال العنف القبلي. ولكن بالرغم من هذه التحسينات، لا يزال المدنيون معرضين لمصادر كبيرة لانعدام الأمن وهي: النزاع القبلي، والإجرام وأنشطة الميليشيات المسلحة. وبسبب انتشار الأسلحة على نطاق واسع وعدم كفاية مؤسسات سيادة القانون والعدالة، فإنه لا يجري تخفيف هذه المصادر.

ولا شك أنه، في الأمد الطويل، ستظل الحلول الشاملة ضرورية لتهيئة الظروف لعودة الأشخاص الذين ما زالوا مشردين في المنطقة أو إعادة توطينهم - وأشار هنا أن الرقم هو ٢,٦ ملايين شخص - فضلا عن معالجة الأسباب العميقة للنزاع: الحصول على الأراضي والمياه والموارد الأخرى.

واليوم أكثر من أي وقت مضى، علينا أن ندعو جميع أصحاب المصلحة في دارفور إلى مواصلة العمل مع العملية المختلطة والمجتمع الدولي لكي تتمكن من تحقيق هذه الأهداف.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لعضو المجلس الذي يرغب في الإدلاء

ببيان.

والتهنئة لكم جميعا على حلول العام الميلادي الجديد، والشكر والتهنئة موصولان لوكيل الأمين العام للأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام، السيد لادسوس.

وظللنا نؤكد خلال بياننا السابقة أمام المجلس المقرر في مختلف المناسبات بأن الحالة في دار فور خلال الفترة الماضية شهدت تطورا كبيرا في الأوضاع الأمنية والسياسية والإنسانية. وقد جاءت التقارير التي خلصت إليها زيارات فريق العامل المشترك وزيارات كبار موظفي الأمم المتحدة والمبعوثين الخاصين لمختلف الدول بجانب التقرير المعروض عليكم كلها شاهدة ومؤكدة على هذا التحسين المطرد الذي شهدته دارفور، بفضل الجهود التي بذلتها وتبذلها الحكومة السودانية، بمعاونة شركائنا في المجتمع الدولي. وقد نجحت القوات المسلحة السودانية والقوات النظامية الأخرى في فرض سيطرتها على كامل أراضي دار فور بعد إحلالها للحركات المتمردة إلى خارج السودان.

وتجلى ذلك في استتباب الأمن ومنع نشوب النزاعات القبلية، وهو ما كان له الأثر الكبير في انخفاض عدد الصراعات القبلية، حيث لم يشهد العام المنصرم ٢٠١٦ وقوع أي صراع قبلي يؤثر على الأمن والاستقرار في دارفور. وهذا إنجاز كبير إذ أخذنا في اعتبارنا التقارير الأربعة للأمين العام في عام ٢٠١٥ وكذلك التقارير الأولى في عام ٢٠١٦ التي أشارت إلى الصراعات القبلية بأنها مهدد رئيسي للأمن والاستقرار في دار فور وبإشارة إلى أنها تبعا لذلك سبب للإبقاء على قوات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دار فور ولتأجيل النظر في خروجها بطريقة مرحلية.

إن الأمن والاستقرار ومظاهر التعافي التي بدأت ترسخ في دارفور انعكست إيجابا على الأوضاع الإنسانية، حيث شهد عالم ٢٠١٦ عودة ٩٣ ٠٠٠ من النازحين واللاجئين من تشاد إلى ولاية جنوب دارفور و ٧١ ٠٠٠ إلى شمال

شامل، على نحو ما ظلت تفعل، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالوساطة في النزاعات المحلية ودعم جهود المصالحة وعمليات السلام بين المجتمعات المحلية المختلفة.

وفيما يتعلق بالحالة التنفيذية، ومع أنه كان هناك تحسن في إصدار التأشيرات لأفراد العملية المختلطة وشحنات الحبوب الغذائية للقوات، فإنني أؤكد مجددا على أنه، تمشيا مع الالتزامات الناشئة عن اتفاق مركز القوات، على حكومة السودان أن تتخذ الخطوات اللازمة لإزالة جميع العوائق البيروقراطية وضمان أن تتمتع العملية المختلطة بتهيئة الظروف المؤدية إلى الاضطلاع بولايتها بالكامل.

كما نسلط الضوء على أن المذكرة المؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ الموجهة إلى مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان أشارت إلى وجود عوائق فيما يتصل باستراتيجية خروج العملية المختلطة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقدير أوروغواي لجميع أفراد العملية المختلطة، وفريق الأمم المتحدة القطري في السودان، والجهات الفاعلة الإنسانية الذين يواصلون العمل بلا كلل، وغالبا في ظل ظروف صعبة، لتحقيق السلام الدائم في دارفور.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

**السيد محمد** (السودان): سيدي الرئيس، أرجو أن أقدم لكم التهنئة على انضمامكم إلى مجلس الأمن وتوليكم رئاسته لهذا الشهر. كما أتمنى لكم التوفيق في مهامكم.

وأقدم الشكر والتقدير أيضا لسلفكم ممثل إسبانيا الدائم على إدارته الفعالة لأعمال المجلس في الشهر المنصرم. كما أتقدم بالشكر للأمين العام للأمم المتحدة على هذا التقرير (S/2016/1109) المعروض باسمه على المجلس.



جعله عائقاً أمام تحقيق السلام في دارفور. الأمر الذي يجب أن يُقابل بإجراءات صارمة وفقاً لقرارات مجلس الأمن، وعلى رأسها القرار ١٥٨١ (٢٠٠٥) الفقرة ٣ (ج). ليس هنالك أي فرد تنطبق عليه معايير الإدراج في قائمة الحظر أكثر من عبد الواحد. وقد تكررت المطالبات من عدد من أعضاء هذا المجلس، بمن فيهم بالطبع أعضاؤه من أفريقيا، بإدراجه في قائمة الحظر. ونطلب من المجلس رسمياً النظر في هذا الطلب. لقد ظلت حكومة بلادي، وعلى مدى العامين الماضيين، تنتظر أن تتجاوز الأمانة العامة للأمم المتحدة مع طلبها الذي تقدمت به في عام ٢٠١٤ لوضع وتنفيذ استراتيجية خروج تدريجي وسلس ومرحلي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وجاء مطلبنا العادل والمنطقي والشرعي لوضع استراتيجية الخروج وتنفيذها مستنداً إلى عدة اعتبارات جوهرية، أهمها:

أولاً، تحسن الأوضاع الأمنية والإنسانية والسياسية في دارفور بصورة كبيرة للغاية، بشهادة الجميع وبشهادة تقارير من عدة جهات. بما فيها الأمين العام للأمم المتحدة نفسه. مما جعل وجود العملية المختلطة بحجمها وتكوينها الحالي أمراً لا طائل من ورائه.

ثانياً، الميزانية الضخمة للعملية المختلطة في وقت يعجز فيه المجتمع الدولي عن الوفاء بالاحتياجات الإنسانية المتنامية في عدة دول بالعالم، بجانب احتياجات بعثات حفظ السلام، الأمر الذي يحتم الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة.

ثالثاً، إن انسحاب العملية المختلطة من المناطق التي انتفت فيها الحاجة إليها سيدفع عملية السلام بصورة كبيرة إلى الأمام.

رابعاً، إنه من الطبيعي أن تتفاوت الأوضاع من منطقة لأخرى في فضاء شاسع مثل دارفور، التي تتجاوز مساحتها مساحة عدة دول مجتمعة. ونؤكد هنا أن السلام عملية

دارفور، و ٦٥ ٠٠٠ إلى غرب دارفور، و ٣٢ ٠٠٠ إلى وسط دارفور، و ٢١ ٦٠٠ إلى شرق دارفور، مستفيدين من توفر الأمن والخدمات الأساسية في قرى العودة الطوعية التي نفذتها دولة قطر والجامعة العربية ودول صديقة أخرى مثل الصين واليابان وغيرها في إطار ”وثيقة الدوحة للسلام في دارفور“، بجانب شروع الحكومة في تنفيذ خطة لمعالجة أوضاع النازحين في المعسكرات وتوفير متطلبات العودة الطوعية لمن أراد العودة، أو إدماج المعسكرات في المدن ومدها بالخدمات الضرورية لمن أراد البقاء.

ظلت الحكومة السودانية تسعى بكل السبل والوسائل وتبذل ما في وسعها لتحقيق سلام شامل ومستدام يظل ربوعنا ويبعد شبح الحرب والاقتتال عنها. حيث تتواصل مبادرات الحوار والتفاوض مع الحركات المسلحة بغية استكمال عملية السلام القائمة ووضع حد للتراع. وقد بذلت الحكومة مساعيها مع عدد من الحركات المسلحة، توجت بانضمام فصيل من حركة تحرير السودان/جناح عبد الواحد إلى مبادرة الحوار الوطني التي أعلنها السيد رئيس الجمهورية واعتمدت توصياتها وضمنت في التعديلات الدستورية المرتقبة. كما تواصلت بمجهودات الحكومة عبر الوساطة الأفريقية التي يقودها السيد ثابو مبيكي رئيس الفريق الرفيع المستوى المعني بدارفور التابع للاتحاد الأفريقي للتفاوض مع الحركات الأخرى للتوصل إلى سلام دائم في دارفور.

وأود أن أعيد مطالباتنا المتكررة لمجلس الأمن للضغط على هذه الحركات - ما تبقى من هذه الحركات حقيقة - للتفاوض بجدية وإنهاء معاناة مواطنينا وأهلنا في دارفور. كذلك أجدد مناشداتنا للمجلس بالتعامل الحازم مع المتمرّد عبد الواحد محمد نور، الذي ظل يرفض كل دعوات الحوار التي قدمت له، وظل مقاطعاً لكل جولات التفاوض، مما يستحق لقب (تكلم بالإنكليزية): ”السيد لا“. (تكلم بالعربية): وما

وزالنجي، كما ورد في تقرير زيارة الفريق المشترك لوكالات الأمم المتحدة والحكومة السودانية الذي صدر فقط في الشهر الماضي. حيث تمكنت هذه الوكالات من زيارة كل المناطق التي طلبت زيارتها في دارفور، خاصة جبل مرة.

إننا نؤكد تأكيداً جازماً أن إنشاء هذا الطريق سوف ينهي أي مظهر للعمل المسلح في جبل مرة، والخيار واضح أمامكم وضوح الشمس. عليه، يتطلع وفد بلادي إلى أن يتخذ المجلس ما يراه من خطوات ضرورية لوضع وتنفيذ استراتيجية خروج العملية المختلطة، وفقاً للمعايير المرجعية الموقعة في شباط/فبراير ٢٠١٥، وعبر الفريق العامل المشترك الذي تم التوافق عليه واعتماده. كما أرجو أنؤكد، في هذا الصدد، أن حكومة بلادي لن تقبل بتحييد أو تجريد أو إلغاء الفريق العامل المشترك، والحكومة طرف فيه، واختطاف ولايته في وضع وتنفيذ ومتابعة استراتيجية خروج العملية المختلطة.

وأرجو أن أشير في هذا الصدد للرسالتين اللتين بعث بهما السيد وزير الخارجية والسيد وكيل وزارة الخارجية إلى الأمين العام السابق للأمم المتحدة، والرسالتين اللتين بعث بهما السيد الوزير والسيد الوكيل إلى الأمين العام الحالي ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

يتفق وفد بلادي مع ما ورد في الفقرة ٣٥ من تقرير الأمين العام حول ضرورة معالجة جذور النزاع في دارفور، وكذلك معالجة إفرازاته. وأجدد الدعوة من على هذا المنبر للمجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزاماته تجاه وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وأؤكد لكم أن ما تحتاجه دارفور في الوقت الحالي هو دعم جهود تحقيق التنمية الشاملة في كافة المجالات بعد أن استتب الأمر في معظم أرجائها، حيث كان الصراع في دارفور في طبيعته صراعاً حول الموارد الشحيحة.

وفي هذا الصدد أخيراً، أثرت جهود حكومة السودان عن إكمال العمل في كل قطاعات الطريق المعبّد بين الفاشر

تراكمية، وليس حدثاً يتم بين عشية وضحاها. لذلك، جاء مطلبنا - ولا يزال - بأن يكون الانسحاب تدريجياً ومرحلياً وسلساً وعلى أساس تفاوضي وبالتفاهم مع كل الشركاء.

لقد سلك السودان في موضوع استراتيجية الخروج مسلكاً متحضرًا تجسد في المفاوضات والمشاورات التي ظلت تجريها الحكومة السودانية مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عبر الفريق العامل المشترك، الذي عقد أربعة اجتماعات آخرها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وقام بإجراء زيارتين تقييميتين ميدانيتين لولاية دارفور. وكانت النتائج التي توصل إليها الفريق كلها تشير إلى تحسن الأوضاع بما يسمح بسحب قوات العملية المختلطة من ولاية غرب دارفور كاملة، بالإضافة إلى مناطق أخرى. إلا أن ممثلي الأمم المتحدة، ضمن الفريق العامل المشترك، ظلوا يرفضون باستمرار كل مقترح من الحكومة بادئ الأمر، ومن الحكومة والاتحاد الأفريقي أخيراً، بشأن سحب قوات العملية المختلطة من المناطق التي انتفت الحاجة لوجود العملية فيها. وفي هذا الإطار أود أن أوضح أن حكومة بلادي تستخلص أن إدارة عمليات حفظ السلام لا تحمل مسألة وضع استراتيجية خروج العملية وتنفيذها محمل الجد، مستغلة رغبة الحكومة الصادقة في أن يتم خروج العملية بصورة تدريجية وسلسة ومرحلية وعبر عملية تفاوضية وعبر الحوار المشترك، وهو الخيار الذي ارتضته الحكومة السودانية، وسوف تستمر فيه.

إنه لأمر مثير للاستغراب أن يقدر المجتمع الدولي على تحمل تكلفة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور التي أنهت مهمتها فعلياً. وقد ولد هذا المسلك إحساساً بأن العملية أصبحت غاية في حد ذاتها، لا وسيلة لتحقيق السلام والاستقرار في دارفور. وعلى سبيل المثال، فإن جزءاً من الميزانية السنوية الهائلة للعملية المختلطة التي تصل إلى ١,٣ بليون دولار سنوياً، كفيل بحل مسألة الوصول والنفاذ إلى منطقة وسط دارفور - وسط جبل مرة - بإنشاء طريق يربطها بمدينتي الفاشر



يفوتني أيضاً أن أثنى الدور الإيجابي المحايد الذي لعبه السفير مارتن أوهموبيهي، الممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ورئيس العملية المختلطة في ترسيخ السلام في دارفور، في مدة عام واحد هي كل فترته التي عمل فيها وقدم إنجازات لا تُنكر، أهمها بناء الثقة الكاملة بين السودان، الدولة المعنية، والعملية المختلطة. وأودّ أن أؤكد على عملنا المتواصل معكم من خلال الحوار والتفاعل الإيجابي المشترك. وشكراً، سيدي الرئيس، على صبركم.

رفعت الجلسة الساعة ١٠|٤٠

والخرطوم، لترتبط دارفور ببقية أجزاء السودان بطريق معبّد لأول مرة في تاريخها، ووصلت بعض منتجات جبل مرّة إلى الأسواق في الخرطوم لأول مرة منذ ١٣ عاماً.

أرجو أن أجدد، في الختام، رغبتنا الصادقة في تحقيق السلام في دارفور ومعالجة إفرازاته وتطلّعنا إلى مواصلة مسيرة التعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وكافة الشركاء الآخرين لتحقيق هذا الهدف النبيل بصورة تحقق مصالح الجميع. كما لا يفوتني إزجاء الشكر والتقدير للعملية المختلطة والدول المساهمة فيها بقوات وبوحدات شرطة ومسؤولين مدنيين. ولا